



NORWEGIAN
REFUGEE COUNCIL



Save the Children

مذكرة إرشادية حول الحماية القانونية للأطفال





العراق، الموصل (تصوير: آلان أيوبي / المجلس النرويجي للاجئين)



مذكرة إرشادية حول الحماية القانونية للأطفال

تحدد هذه المذكرة الإرشادية لموظفي المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية، المبادئ والإجراءات الرئيسية عند التعامل مع القضايا التي تنطوي على الحماية القانونية للأطفال. وهي تلخص الجوانب ذات الصلة من مجموعة أدوات الحماية القانونية للأطفال (مجموعة الأدوات)¹ والتي تعمل كدليل مفصل مع قوائم مرجعية لتحديد مخاطر الحماية وإرشادات للعمل في القضايا التي تنطوي على الحماية القانونية للأطفال. والهدف النهائي هو حماية الأطفال بشكل أفضل وتقليل مخاطر الحماية التي يواجهونها.

تغطي المذكرة الإرشادية القضايا التالية:

- الإطار القانوني لحقوق الطفل في حقوق الإنسان والقانون الإنساني
- فهم وتحديد مخاطر الحماية للأطفال
- اعتبارات لأخصائيي الحالة عند التعامل مع قضايا الأطفال
- الإحالات الفعالة إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل

في حين أن المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية ليست جهة فاعلة في مجال حماية الطفل، يجب على موظفي البرنامج فهم مخاطر الحماية المحتملة التي تؤثر على الأطفال بالإضافة إلى تأثيرها على العمل القانوني الذي توفره برامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح. أحد الاعتبارات الرئيسية هو الدور التكميلي الذي تلعبه الجهات الفاعلة في مجال الحماية القانونية وغير القانونية لضمان أفضل حماية ممكنة للطفل.

1 مجموعة الأدوات هي مشروع مشترك بين المجلس النرويجي للاجئين ومنظمة إنقاذ الطفل



1. عمل برنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية في الحماية القانونية للأطفال

يمكن أن تلعب برامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية دوراً متخصصاً في قضايا حماية الطفل كمقدم خدمة قانونية متخصص في بعض المجالات المواضيعية بما في ذلك التوثيق القانوني والمدني والإقامة. يمكن أن تساعد البرامج الأطفال في الحصول على شهادات الميلاد، والحصول على الإقامة في البلدان المضيفة وتجنب أن يصبحوا عديمي الجنسية. يمكن أن يسهل الحصول على الوثائق الوصول إلى المستحقات الأساسية مثل التعليم أو الصحة أو الدعم الاجتماعي. ويمكن أن تحمي الوثائق الصحيحة الأطفال من التعرض للاحتجاز بسبب نقص إثباتات الشخصية أو الإقامة. قد تصادف برامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية أيضاً قضايا قانونية تتعلق بحماية وحدة الأسرة أو زواج الأطفال أو عمالة الأطفال أو قضايا الوصاية.

يجب على موظفي برنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية في المجلس النرويجي للاجئين فهم مبادئ حقوق الإنسان والحماية الأساسية ذات الصلة بالأطفال من أجل التصرف بما يحقق المصلحة الفضلى للأطفال أثناء عملهم في البرنامج وليكونوا قادرين على تطبيق مبدأ "عدم الإضرار".

يجب على الموظفين أيضاً أن يأخذوا في الاعتبار موارد المجلس النرويجي للاجئين وبرنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية الأخرى ذات الصلة بحماية الأطفال بما في ذلك سياسة الحماية في المجلس النرويجي للاجئين، وإرشادات الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (PSEA)، وسياسة حماية الطفل في المجلس النرويجي للاجئين، ومذكرة إرشادات الحماية ومعايير البرمجة الآمنة لبرنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية.



2. حقوق الطفل بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

← قانون حقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل

تم تحديد حقوق الطفل في اتفاقية حقوق الطفل (CRC) وكذلك في صكوك حقوق الإنسان الأخرى. بموجب شروط اتفاقية حقوق الطفل، يتعين على الحكومات تلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال ومساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم الكاملة. كما أنهم ملزمون بضمان أنه في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، فيجب أن تكون مصالح الطفل الفضلى هي الاعتبار الأساسي. المبادئ التوجيهية بموجب اتفاقية حقوق الطفل هي أن الأطفال يخضعون لنظام حماية خاص بسبب سنهم وضعفهم، وأن مصالح الطفل الفضلى يجب أن تكون الاعتبار الأساسي في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال. ولا يجب احترام الحقوق والاحتياجات الأساسية للأطفال فحسب، بل يجب أن يتلقى الأطفال المعلومات ويتم استشارتهم بشأن القرارات التي تؤثر عليهم وفقاً لنضجهم وقدرتهم على الاستيعاب.

← القانون الإنساني الدولي

نظراً لأن برامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية تعمل في كثير من الأحيان في حالات الحرب والنزاع المسلح، فإن أحكام القانون الدولي الإنساني وثيقة الصلة بالموضوع. بالإضافة إلى الحماية العامة المستحقة لجميع المدنيين، يتضمن القانون الدولي الإنساني عدداً من تدابير الحماية الخاصة للأطفال والتزامات أطراف النزاع تجاه المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها الفعلية. فيما يتعلق بحالات النزاع المسلح الدولي وغير الدولي، تطلب اتفاقية جنيف الرابعة من أطراف النزاع تزويد الأطفال بالرعاية والمساعدة التي يحتاجون إليها.

كما تحتوي معاهدات وأطر ووثائق إرشادية أخرى لحقوق الإنسان على أحكام محددة تتعلق بالحماية القانونية للأطفال.

انظر الملحق 1 من مجموعة الأدوات للحصول على مزيد من التفاصيل حول حقوق الإنسان والتزامات القانون الإنساني المستحقة للأطفال.



فلسطين، الضفة الغربية (تصوير: أحمد الباز / المجلس القومي لحقوق الإنسان)



3. قضايا حماية الأطفال

3.1 مخاطر لحماية

يعاني الأطفال من مجموعة واسعة من مخاطر الحماية في حالات الصراع والنزوح. قد تؤثر هذه المخاطر على نوع المشورة التي يقدمها موظفو المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية أو القرار الذي يتخذه أحد الوالدين أو الطفل بعدم متابعة خيار قانوني محدد بسبب مخاطر الحماية. الهدف النهائي هو الحد من مخاطر الحماية التي يواجهها الأطفال من خلال العمل القانوني الذي تقوم به برامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية.

تشمل مخاطر الحماية التي يواجهها الأطفال ما يلي:

- تشتت الأسرة
- نقص الرعاية المناسبة ومخاطر الوقوع في مؤسسات ضارة
- التحرش والعنف والاعتداء
- القضايا الأمنية والصراع المستمر
- العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي
- الاستغلال والتعرض لأسوأ أشكال عمالة/تشغيل الأطفال
- الاحتجاز
- الترحيل والإعادة القسرية
- الإجهاد النفسي
- إهمال الوالدين أو الدولة
- الاستبعاد الاجتماعي بما في ذلك التمييز وعدم الحصول على الخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية
- التجنيد من قبل القوات والجماعات المسلحة

هناك بُعد جنساني قوي/ بعد جنسدي قوي لحماية الأطفال حيث تختلف احتياجات الحماية للفتيات والفتيان. يجب أن تعالج برمجة المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية هذه الاحتياجات المختلفة، وأن تطلب المشورة عند الضرورة وأن تصمم التدخلات وفقاً لاعتبارات النوع الاجتماعي ذات الصلة.

لمزيد من المعلومات حول تقييم مخاطر الحماية والتخفيف من حدتها، راجع الملحق 2 من مجموعة الأدوات.

3.2 تحديد وتقييم قضايا الحماية

تشير الحماية في هذا السياق إلى الحاجة إلى ضمان سلامة وكرامة وحقوق الأشخاص المتضررين من الكوارث أو النزاعات المسلحة. وتشير حماية الطفل إلى الوقاية والاستجابة لإساءة معاملة الأطفال وإهمالهم وتعنيفهم واستغلالهم. وتشير الحماية القانونية إلى الإجراءات القانونية أو الإدارية التي بموجبها تحمي برامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية ومقدمو المساعدة القانونية حقوق المستفيدين من الأطفال. تشير المساعدة غير القانونية إلى الأنواع الأخرى من الدعم الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، أو الوصول إلى الخدمات الحكومية، أو المساعدة الإنسانية، أو الرعاية الصحية، أو الدعم النفسي الاجتماعي، أو التعليمي أو المجتمعي الذي يمكن أن يساعد في حماية الأطفال من مخاطر سوء المعاملة والإهمال والاستغلال والعنف أو الاستجابة لأولئك الذين عانوا من مثل هذه الانتهاكات.

ولكن ضمن هذا التصنيف الواسع، يجب التمييز بين خدمات الحماية والمساعدة الاجتماعية. تم تصميم أنشطة الحماية لمعالجة مخاطر الحماية المحددة ويمكن أن تشمل تعقب الأسرة أو الاستشارة النفسية والاجتماعية أو ترتيبات الرعاية المؤقتة. تشمل المساعدة الاجتماعية أو خدمات الدعم المالي الحصول على مدفوعات الرعاية الصحية أو التعليم أو الدعم الاجتماعي.

يمكن أن تكون المساعدة غير القانونية التي تقدمها الجهات الفاعلة لحماية الطفل والجهات الفاعلة الأخرى في مجال الرعاية الاجتماعية حاسمة في العمل القانوني الذي يقدمه برنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية في تعظيم أفضل نتائج حماية للطفل. على سبيل المثال، سيظل الطفل الذي لديه حالة معقدة لشهادة الميلاد بحاجة إلى الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية بينما تساعد فرق المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية في حصوله على شهادة الميلاد تلك.

من أجل احترام مبدأ "عدم الإضرار" وتقديم المشورة بشأن الخيارات القانونية المتاحة، يحتاج موظفو المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية إلى فهم وتحديد مخاطر الحماية التي قد يواجهها الأطفال وأسرهم والتي لها صلة بقضية البرنامج. يجب إحالة قضايا الحماية غير المتعلقة بالقضية القانونية إلى الجهات الفاعلة في مجال الحماية من خلال مسارات الإحالة المعتادة.

في بعض الأحيان قد يرى موظفو برنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية الأطفال الذين تظهر عليهم علامات الضيق أو سوء المعاملة أو الإهمال. هذه المنطقة المعقدة واحساسة هي الأنسب لخبراء حماية الطفل. يجب على موظفي المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية اتباع سياسة حماية الطفل في المجلس النرويجي للاجئين في مثل هذه المواقف وقد يحتاجون إلى إحالة مثل هذه القضايا إلى جهات فاعلة متخصصة في حماية الطفل.

قد تظهر أيضًا احتياجات المساعدة غير القانونية الأخرى أثناء تقديم المشورة والمساعدة القانونية مثل طلبات الدعم فيما يتعلق باحتياجات الصحة البدنية أو العقلية، أو الاستشارة النفسية والاجتماعية، أو الدعم التعليمي، أو احتياجات المأوى، أو خدمات البحث عن الأسرة، أو دعم رعاية الأسرة بما في ذلك المدفوعات النقدية للعائلات. يجب إحالة مثل هذه القضايا إلى الجهات الفاعلة المناسبة للحصول على الحماية أو المساعدة الاجتماعية.

في سياق التشاور الأولي مع المستفيدين، يجب أن يكون موظفو المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية قادرين على تحديد:

- أي مخاطر حماية مرتبطة بالجوانب القانونية للقضية
- أي تدابير تخفيف يمكن اتخاذها لتقليل مخاطر الحماية
- الحاجة إلى الإحالات بشأن قضايا الحماية أو المساعدة الاجتماعية التي لا تتعلق بالقضية القانونية (مثل القضايا الصحية)



4. اعتبارات دراسة الحالة

4.1 التصرف في مصلحة الطفل الفضلى

تقع على عاتق الجهات التي تعمل مع الأطفال التزامات خاصة للعمل بما يخدم **مصالح الطفل الفضلى في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال**. لا ينطبق هذا الالتزام على السلطات الحكومية فحسب، بل ينطبق أيضًا على مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة، وبالتالي يشمل المنظمات الإنسانية التي تتعامل مع الأطفال. عادةً ما يكون للوالدين وصاية قانونية ويلتزمان بالتصرف بما يخدم مصالح أطفالهم الفضلى، وعادةً ما تعمل برامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية في مصلحة الطفل عند التصرف بناءً على تعليمات الوالدين. ومع ذلك، لن يكون هذا هو الحال دائماً عندما يتعلق الأمر بقضايا حماية الطفل. إن العمل في مصلحة الطفل الفضلى يتضمن أحياناً الإحالة والتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة المتخصصة الأخرى في مجال حماية الطفل.

4.2 اعتبارات عامة في التعامل مع قضايا الأطفال

عند التعامل مع قضايا الأطفال، يجب على أخصائيي الحالة مراعاة الاعتبارات التالية:

◀ **التعامل مع الأطفال.** تعد مناهج دراسة الحالة المختلفة ضرورية عند التعامل مع الأطفال. يحتاج الأطفال غالباً إلى المعلومات التي يتم تقديمها بطريقة مباشرة وتفاعلية أكثر من البالغين. تحقق من أن الطفل قد فهم المعلومات المقدمة، مثل مطالباتهم بتأكيد المعلومات أو تكرارها. الأطفال مدركون للغاية ويستوعبون الكثير من المعلومات أكثر مما يحصلون عليه.

◀ **خلق مساحة صديقة للأطفال.** حتى لا يشعر الآباء والأوصياء بالقلق بشأن مكان وجود الأطفال أو سلامتهم أو لا يشتت انتباههم باستمرار، ويمكنهم من التركيز وتقديم معلومات أفضل.

◀ **تحديد قضايا الحماية القانونية والقضايا المرتبطة بها.** في بداية الاستشارة أو خدمات المساعدة القانونية، حدد ما إذا كانت هناك أي قضايا حماية أو مساعدة اجتماعية تتعلق بالطفل ذات الصلة بقضية المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية. يمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، مخاطر الحماية للأطفال الذين ليس لديهم إقامة قانونية في الدولة أو الاحتياجات الصحية للأطفال دون أي شكل من أشكال الوثائق القانونية. إبلاغ المستفيدين بأن كل ما يتم الكشف عنه لـ المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية يتم التعامل معه بسرية تامة.

◀ **التحقق من التفويض عندما يكون الأطفال برفقة بالغين ليسوا والديهم.** في معظم الحالات يكون الأطفال برفقة والديهم. وفي الحالات التي يكون فيها الأطفال برفقة أحد أفراد الأسرة أو صديق العائلة وليس الوالد، وضح من هو الوصي القانوني ولماذا لا يوجد الوالد. عندما يكون هناك نزاع بين الوالدين، تأكد من أن الشخص الذي تساعد (الأب أو الأم) لديه الوصاية أو الإذن بالتصرف نيابة عن الطفل.

◀ **مراعاة آراء الأطفال.** قم بإشراك الأطفال في أي مناقشات تتعلق بهم وفقاً لقدرتهم على فهم وحساسية القضايا المطروحة. في حين أن هذا قد لا يكون مناسباً في حالات الأطفال الصغار جداً، من سن 12 فصاعداً، يجب إشراك الأطفال في المناقشات إن أمكن لضمان فهمهم للقرارات التي يتم اتخاذها والتي قد تؤثر عليهم.

◀ **التعامل مع القضايا الحساسة.** يمكن أن تشمل القضايا الحساسة أو الصعبة التي تؤثر على الأطفال قضايا إساءة معاملة الأطفال أو قضايا الحماية الأخرى. تأكد من عدم تواجد الأطفال في الغرفة عندما يتحدث آباؤهم عن مواقف صعبة أو تجارب مؤلمة قد لا يعرفوها. ومعرفة ما إذا كان من الممكن رعاية الأطفال بشكل منفصل بينما يناقش الوالد وضعهم. في بعض الأحيان يكون من المهم التحدث إلى الأطفال بشكل منفصل، اعتماداً على القضية المعنية ونضج و قدرة الطفل. يجب أن تتم رؤية الأطفال بدون والديهم أو ولي أمرهم عادة فقط من قبل عاملين متخصصين في حماية الطفل أو موظفي حماية مؤهلين بشكل مناسب ولسبب وجيه مثل حاجة الطفل للتعبير عن آرائه باستقلالية وحرية.



مدرسة الفتيات المهاجرات في ليبيا (تصوير: وعد التيركي / المجلس النرويجي للاجئين)

4.3 إجراءات إدارة الحالة للتعامل مع القضايا القانونية و / أو الحماية للأطفال

قد تختلف إجراءات التعامل مع القضايا القانونية و / أو المتعلقة بالحماية للأطفال بين مكاتب البلدان ولكن الإجراءات الأساسية هي كما يلي:

1. أثناء الاستيعاب أو الاستشارة الأولى، سيحدد موظفو البرنامج ما إذا كانت هناك أي قضية قانونية تتعلق بالطفل أو الأطفال وفقاً للالتزامات الموضوعية لبرنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية. **إذا لم تكن هناك قضية قانونية ولكن تم تحديد مخاطر الحماية** من خلال البرمجة الآمنة / إجراءات حماية الطفل، يجب على الموظفين اتباع الإجراءات القطرية ذات الصلة وسياسات حماية الطفل في المجلس النرويجي للاجئين، بما في ذلك الإحالة إلى جهة تنسيق الحماية ذات الصلة أو من خلال مسارات الإحالة الخارجية.
2. **إذا كانت هناك قضية مرتبطة بالمعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية**، فسيقوم الموظفون بتوضيح ما إذا كانت هناك أية مخاطر تتعلق بالحماية. في الحالات المباشرة، مثل حالات تسجيل المواليد الروتينية، التي قد لا تكون فيها مخاطر تتعلق بالحماية. في حالة عدم وجود مخاطر تتعلق بالحماية، يتم التعامل مع القضية من خلال الإجراءات المعتادة.
3. **إذا كان هناك خطر حماية مرتبط بالمعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية**، يجب على موظفي البرنامج تقييم المخاطر ومناقشتها مع المستفيد و / أو الوالد / الوصي. قد يكون هذا هو الحال بالنسبة للأطفال الذين ليس لديهم إقامة قانونية في البلاد أو في حالات زواج الأطفال، أو احتجاز الأطفال بسبب الافتقار إلى الوثائق القانونية، أو قضايا الوصاية التي تشمل الأطفال، أو عمالة الأطفال أو غيرها من القضايا. وفي كثير من الحالات ستكون هناك حاجة لإحالة مثل هذه القضايا إلى الجهات الفاعلة المتخصصة في حماية الطفل.
4. **سيطلب برنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية بعد ذلك المشورة حول كيفية التعامل مع قضايا الحماية ذات الصلة بالمسائل القانونية** من الجهة الفاعلة المتخصصة في حماية الطفل. قد يكون من المهم أحياناً عقد مؤتمر حالة حول القضية مع ممثل حماية الطفل لتحديد أفضل طريقة للمضي قدماً. وسيشمل ذلك تقييم "عدم الإضرار" للمخاطر والعواقب. يجب أن يأخذ النهج المتفق عليه في الاعتبار مصالح الطفل الفضلى ويقلل من أي مخاطر تتعلق بالحماية.

راجع الملحق 3 من مجموعة الأدوات للحصول على مزيد من الإرشادات الخاصة بدراسة الحالة بشأن القضايا التي تشمل الأطفال.



فتيات سوريات في لبنان (تصوير: زينب ميلادان / المجلس القومي للطفولة)



5. الإحالات والعمل مع الجهات المتخصصة في حماية الطفل

تعتبر الإحالات الفعالة إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل واحدة من أكثر الخدمات المفيدة التي يمكن أن تقدمها برامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية عند التعامل مع قضايا الأطفال.

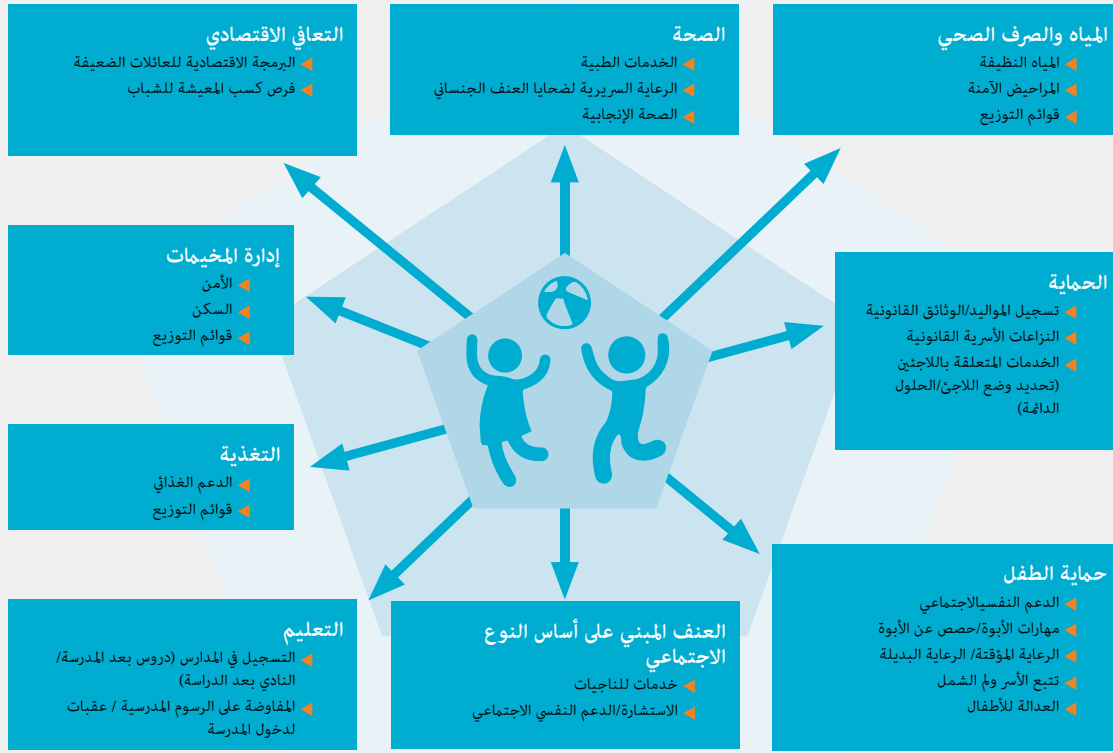
لتحقيق أقصى قدر من الإحالات والمتابعة الفعالة، يجب على فرق المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية التأكد من:

1. تحديد الجهات الفاعلة المتخصصة في مجال حماية الطفل والتي تتمتع بالخبرة والقدرات المناسبة
2. إنشاء مسارات إحالة
3. فهم أنواع القضايا التي يمكن للجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل التعامل معها والخدمات التي يقدمونها
4. القدرة على تحديد قضايا الحماية للأطفال وإجراء الإحالات المناسبة
5. فهم كيفية المتابعة مع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل، وخاصة في قضايا المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية الجارية

عادةً ما تتم الإحالات المتعلقة بقضايا الأطفال فقط بموافقة والد الطفل أو الوصي القانوني عليه، و / أو موافقة الطفل وفقاً لسنه وقدرته. السن الذي تكون فيه موافقة الوالدين مطلوبة للإحالة يعتمد على قوانين البلد. في حالة عدم وجود أي قوانين واضحة، يحتاج الأطفال دون سن 15 عاماً بشكل عام إلى موافقة مقدم الرعاية. ويجب الحصول على موافقة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12-14 عاماً بشكل مثالي ولكنها ليست إلزامية.

تعد متابعة الإحالات أمراً مهماً لتحديد ما إذا كانت وكالة الإحالة قد قبلت الإحالة واتخذت إجراءات بشأنها. في الإحالة المباشرة التي لا يلزم فيها اتخاذ أي إجراء آخر من المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية، قد يكون كافيًا التحقق من أن وكالة الإحالة قد قبلت القضية، ولكن دون الحاجة إلى المتابعة. وفي الحالات التي يكون فيها من الضروري اتخاذ مزيد من الإجراءات من قبل برنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية، يجب على كلا الوكالتين تنسيق أي إجراءات متابعة يتخذها أي من الطرفين.

احتياجات الإحالة للأطفال



6. اعتبارات إدارة البرنامج

يجب أن تلتزم برامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية التي تعمل على القضايا المتعلقة بالحماية القانونية للأطفال بمعايير البرمجة الآمنة والالتزامات القانونية والمهنية ذات الصلة بالعمل على قضايا الأطفال. ويشمل ذلك التصرف لمصلحة الطفل الفضلى واحترام مبدأ "عدم الإضرار". يجب أن تؤخذ الاعتبارات التالية في الإدارة الجيدة للبرنامج وتصميمه.

6.1 فهم القوانين والسياسات ذات الصلة التي تؤثر على الأطفال

من أجل تقديم المشورة القانونية المناسبة، يجب أن تكون برامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية على دراية تامة بالقوانين والإجراءات ذات الصلة بالحماية القانونية للأطفال في المجالات المواضيعية للبرنامج، مثل متطلبات الحصول على شهادات الميلاد أو إثبات النسب أو الحصول على الرعاية الصحية، ويجب أن تكون هذه المعلومات محدثة ودقيقة. في بعض المناسبات، قد تحتاج البرامج أيضاً إلى فهم تأثير القضايا القانونية الأخرى خارج المجالات المواضيعية، مثل قضايا الوصاية أو غيرها من قضايا قانون الأسرة، من أجل تقديم مشورة كاملة ودقيقة.

للحصول على قائمة بالقوانين والسياسات التي قد تكون ذات صلة بقضايا الأطفال، انظر الملحق 4 من مجموعة الأدوات.

6.2. العناية الواجبة واعتبارات تصميم البرنامج

يمكن استخدام الاعتبارات التالية لتقييم الامتثال للعناية الواجبة الأساسية / معايير البرمجة الآمنة عند العمل على القضايا المتعلقة بالحماية القانونية للأطفال.

6.2.1 تأسيس البرنامج على مبادئ حقوق الطفل

ينبغي للبرامج المصممة لتعزيز الحماية القانونية للأطفال:

- المساهمة في حماية الأطفال
- مراعاة مصالح الطفل الفضلى كاعتبار أساسي في جميع الإجراءات التي تؤثر على الأطفال
- تعزيز بعض حقوق الطفل الأساسية الواردة في اتفاقية حقوق الطفل، مثل الحق في الهوية والجنسية والحق في التعليم والصحة.
- مراعاة آراء الأطفال، حسب العمر والقدرة، وإعطاء الأطفال صوتاً في أي إجراءات أو استجابات برنامجية تؤثر عليهم

لا ينبغي النظر في المسائل القانونية بمعزل عن غيرها بل جنباً إلى جنب مع عوامل الحماية ذات الصلة.

6.2.2 إجراء تقييم للاحتياجات والمخاطر بالنظر إلى القضايا ذات الصلة بالأطفال

يجب أن تنظر تقييمات الاحتياجات في الاحتياجات الخاصة للأطفال، والاحتياجات المختلفة للأطفال من مختلف الأعمار والجنس والسياق الثقافي، والاختلافات للأطفال في أجزاء مختلفة من البلاد، ومخاطر الحماية.

6.2.3 مراعاة قضايا النوع والتنوع والعمر

يجب أن تأخذ البرامج في الاعتبار كيفية مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي المختلفة و / أو أنواع التمييز التي تؤثر على كلا الجنسين. على سبيل المثال، قد يكون الأولاد أكثر عرضة لعمالة الأطفال بينما قد تكون الفتيات أكثر عرضة لزواج الأطفال. قد تكون مجموعات معينة معرضة بشكل متزايد لخطر التمييز وسوء المعاملة والاستغلال، مثل الأطفال ذوي الإعاقة أو من الأقليات.

6.2.4 التخطيط للتدخل

يجب أن تكون المشاريع التي تزيد من الحماية القانونية للأطفال ذات صلة، ومتجاوبة، ومركزة على الأطفال، ومنسقة مع الجهات الفاعلة الأخرى. يجب أن تتضمن الأسئلة التي يجب طرحها أثناء تخطيط المشروع وتصميمه ما يلي: ما هي أنواع الأنشطة التي ستقوم ببرامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية بتنفيذها، وفي أي مواضيع وفي أي مواقع؟ ما هي مجموعات الأطفال التي سيعمل معها المشروع؟ كيف ستؤدي هذه الأنشطة إلى حماية أفضل للأطفال؟

انظر الملحق 5 من مجموعة الأدوات للحصول على قائمة أخرى من الاعتبارات ذات الصلة.

6.2.5 تدريب الموظفين على العمل مع الأطفال

يجب تدريب الموظفين العاملين مع الأطفال بشكل صحيح على كيفية تحديد قضايا الحماية وكيفية التعامل مع المستفيدين من الأطفال وكيفية إدارة الحالات والإحالات بشكل صحيح. من الناحية المثالية، ينبغي تدريب جميع الموظفين الذين يتعاملون مع الأطفال على الإسعافات النفسية الأولية (PFA).

7. العمل مع كفاءات المجلس النرويجي للاجئين الأساسية الأخرى



هناك العديد من أوجه التآزر بين عمل برنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية وكفاءات المجلس النرويجي للاجئين الأساسية الأخرى بشأن قضايا الأطفال، لا سيما مع قسم التعليم / الشباب. عند تصميم تدخل يشمل الأطفال أو الشباب، يجب على برنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية أن تناقش مع قسم التعليم وأن تنظر في مزايا العمل المشترك مع الكفاءات الأساسية الأخرى.

يحتوي القسم 9 من مجموعة الأدوات على مزيد من المعلومات حول العمل مع الكفاءات الأساسية الأخرى.



مدرسة نحلة في لبنان (تصوير: زينب مايلادان / المجلس النرويجي للاجئين)

8. آليات التنسيق والمنتديات/التكتلات



يشارك المجلس النرويجي للاجئين في منتديات تنسيق حول القضايا ذات الصلة بحقوق الطفل على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ويشمل ذلك مجموعة تكتل الحماية، التي غالبًا ما تقودها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجموعة تكتل التعليم ومجموعات العمل المعنية بحماية الطفل وغيرها الكثير. تساعد معرفة آلية التنسيق التي تعمل على قضايا حقوق الطفل في فهم لأي جهة يمكن لبرامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية إحالة قضايا حماية الطفل. يمكن أن توفر برامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية التحليل القانوني والتوصيات لمثل هذه المنتديات كجزء من حزمة دعم أوسع.

9. المناصرة القانونية وأساليب تغيير السياسات



عندما يواجه المستفيدون عقبات في حماية حقوقهم ولكن الخيارات القانونية محدودة أو غير متوفرة، غالبًا ما تقترح برامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية توصيات لتغيير القوانين أو السياسات أو الممارسات. يمكن أن يؤدي هذا إلى تغيير الإجراءات أو الممارسات على المستوى المحلي أو الوطني التي تحمي حقوق الأطفال بشكل أفضل.

من أجل المشاركة الفعالة في عمل تغيير السياسات، تحتاج برامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية إلى:

- الوصول إلى البيانات والمعلومات الموثوقة لإظهار حجم المشكلة وطبيعتها
- الإلمام بالمشكلات التي يواجهها المستفيدون بحيث يمكن للبرامج التحدث من التجربة المباشرة
- فهم جيد للوضع القانوني
- توصيات عملية للتغييرات في القوانين أو السياسات أو الممارسات

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى مجموعة أدوات الحماية القانونية للأطفال أو ملاحق مجموعة الأدوات التي توفر قوائم مراجعة لدراسات الحالة واعتبارات تصميم البرنامج بالإضافة إلى معلومات حول التزامات حقوق الإنسان ورسم الخرائط القانونية والسياساتية.

الغلاف الأمامي: فتيات سوريات، الأزرق - الأردن. (تصوير: حسن حجازي / المجلس النرويجي للاجئين)
الغلاف الخلفي: أولاد سوريون، دمشق - سوريا (تصوير: طارق منادلي / المجلس النرويجي للاجئين)



www.nrc.no www.savethechildren.net



Save the Children



NORWEGIAN
REFUGEE COUNCIL



Funded by
the European Union